

برل الاشتراك عن سنة
١٠٠ في مصر والسودان
١٥٠ في الممالك الأخرى
عن العدد ٢٠ مليا
الاعتمادات
يتفق عليها مع الإدارة

الرسالة

مجلة أسبوعية للادب والفنون
ARRISSALAH
Revue Hebdomadaire Littéraire
Scientifique et Artistique

ساحب المجلة ومديرها
ورئيس تحريرها الشئول
أحمد حسن الزيات

الإدارة
شارع السلطان حسين
رقم ٨١ - عابدين - القاهرة
تليفون رقم ٢٧٣٩٠

العدد ١٠٢٣ ٥ الاثنين ١٤ جادى الأولى سنة ١٣٧٢ - ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ - السنة الحادية والعشرون

عدالة الأرض

ودم الشهيد حسن البنا

المستأثر سير قطب

قضية هذا الدم الزكى لا تزال بين يدي القضاء ، فلا
تعلق لى عليها فى موضوعها وبقائتها ؛ ولكنها تثير فى
النفوس أشجانا ، وتكشف فى الوقت المناسب عن حقائق ،
وتوجه النظر إلى حقيقة عدالة الأرض ، وترفع البصر إلى
عدالة السماء ، وتميز بين ما يصنعه البشر من القانون ،
وما يصنعه الله من الشريعة .. « إن فى ذلك لذكرى لمن
كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد »
إن يمثل الأنعام يقول :

« وما أن الواقعة - كما أظهرها التحقيق - تلخص
فى أن الأميرالاي محمود عبد المجيد بيت النية على قتل المرشد
العام لجماعة الإخوان المسلمين «المرحوم الشيخ حسن البنا»
- وإن لم يصل التحقيق إلى تحديد إن كان فى ذلك متفقا

فهرس العدد

- عدالة الأرض وحسن البنا للأستاذ سيد قطب ... ١٦١
باطل مشرق ... محمود محمد شاكر ... ١٦٤
عبد الله نديم ... عبد الرحمن الزاوي ... ١٦٧
الآنسة (عطار) ... علي الطنطاوي ... ١٦٩
الجناس الثام فى القرآن ... محمد أحمد النمرأوى ... ١٧٢
بين الفصحى والعامية ... عبد القادر المرقى ... ١٧٥
كوليرج ... الناقد . اى . قى . كيلر كوج ... ١٧٩
الروية راجلة وهدف للأستاذ عيسى الناعورى ... ١٨٢
وبليت وحدى (قصيدة) للأستاذ إبراهيم محمد نجا ... ١٨٤
(من هنا ومن هناك) - رأى كاتب أمريكى فى ... ١٨٦
أدب الولايات المتحدة - آراء الماصرين فى فكتور
هوجو ومع جول رومان - المكان فى الشرق الأوسط
(مسرح وسينما) - مسرحية « أم رثية » ... ١٨٩
- للأستاذ على متولى صلاح ...
(آراء وأبناء) - جوائز نؤاد وفازوق - ... ١٩٢
المؤتمر العلمى العربى الأول - الصحفيون فى
أورج القيوم - يوم الفلسفة - للأستاذ عزيز الحكيم
(فى عالم الكتب) - الزنايق الحر لغاغور - ... ١٩٤
الدكتور أحمد نؤاد الأهوانى ...
(طرائف وقصص) - شى كالريج - للأستاذ ... ١٩٧
محمد أمين البندقى ...
(لغويات) - القدوم - الكتبة ... ٢٠٠

ذلك القصاص العادل من ذلك العهد الفاجر وممثليه
أجمعين.. فكيف بيضمة رؤوس سفيرة أكبرها رأس ذلك
الأمير الالاي الصغير ؟

هنا تبدو عدالة الأرض قاصرة . ويبدو تشريع
الأرض هزيلة . ويبدو مشرعو الأرض أقزاما ..
وهنا تبدو المسافة هائلة بين تشريع الله للبشرية
وتشريع الإنسان

ما جزاء ولي الامر الذي يهدر دم الأبرياء الطاهرين ؟
ماذا تقول عدالة الأرض في ذلك الاتهام الذي يذكره
ممثل الاتهام على سبيل الجزم والتأكيد ؟
لعل الحصانة الكاذبة « لولاة الأمور أولئك » هي
التي قيدت يد ممثل الاتهام ، فلم يستطع إليهم سيلا !
فأى زيف زيف تلك الدساتير التي تسبغ الحماية على
المجرمين وترفعهم فوق العدالة وفوق القانون ؟ وأى عجز
في عدالة الأرض كلها وأى قصور ؟

إن عدالة الأرض هذه لتمنع محكمة النقض في مواطن
كثيرة أن تحكم ببطالان الحكم الجائر إذا لم تجد سيلا
لقبول الطعن فيه شكلا ، فإذا كانت الإجراءات الشكائية
كلها صحيحة ومستوفاة وقفت محكمة النقض عاجزة عن
أن تنفذ إلى الموضوع . ممنوعة من إحقاق الحق الذي تراه ،
مكتوفة عن رفع الظلم الذي تمتعه

وحتى حين تجد منفذا في الشكل فإنها تقف مكتوفة
اليدين إذا لم تجد في التطبيق القانوني الموضوعي خطأ ..
مهما يكن الحكم مع ذلك جائرا

ولقد وقف المرحوم عبد العزيز فهمي هذا الموقف في
قضية البداري . لا يجد سيلا إلى دفع الظلم وتحقيق العدل
إلا صرخة يبعثها من أعماق ضميره ، صرخة في وجه قانون
الأرض الذي يقف جامدا مكبلا بالإجراءات !

وتخطئ المحكمة ذاتها ثم يتبين لها الخطأ بعد أن
تصدر حكمها ، فلا تملك حينئذ أن ترجع إلى الصواب ..

عليه مع ولادة الأمور في الدولة - وقتئذ - أو أنه كان
يعمل لهذا حتى يعطى بتقدير ولادة الأمور أولئك ، لثقتهم
في أنهم أهدروا دم المجنى عليه ، فبات تنفيذ قتله أمنية
يتوقنون إليها ويروجون لتحقيقها

« وتنفيذا لما بيت الأمير الالاي محمود عبد المجيد النية
عليه ، استقدم إليه الأشخاص الذين يعرف فيهم الاستعداد
الإجرائي لأرتكاب هذه الجريمة ، والذين وقع اختياره
عليهم لتدبيرها وتنفيذها ، وهم الصاغ حسين كامل ،
واليرزباشي عبده أرمانوس ، والأمباشي أحمد حسين جاد ،
ووكيل الباشجاويش محمد اسماعيل ، والأمباشي حسين
محمد بن رضوان ، والباشجاويش محمد محفوظ محمد ، ومصطفى
محمد أبو الليل ويوسف أبو غريب ... الخ »

وينتهي ممثل الاتهام إلى المطالبة برؤوس هؤلاء الذين
حدثتهم عريضة الاتهام : ويقف مكتوف اليدين أمام
« ولادة الأمور أولئك الذين أهدروا دم المجنى عليه » لأن
قانون الأرض الذي بين يديه ، لا يساعده ولا يساعد
العدالة على الأخذ بتلاييتهم على الأقل بتهمة « إهدار دم
المجنى عليه » وهم الكفرون حماية هذا الدم البري

والقضية بين يدي القضاء فيما يختص بالتمهين ، فلا
تعليق لي على موضوع الدعوى ولا حوادثها .. ولكن
لنفرض أن المحكمة قد أجابت ممثل الاتهام إلى كل طلباته ،
وسلت إليه رؤوس هؤلاء التهمين .. فإذا تساوى تلك
الرؤوس بالقياس إلى رأس حسن البناء ؟ وماذا تساوى
تلك الدماء بالقياس إلى ذلك الدم الركي الذي أريق ؟

ألا ما أعجز عدالة الأرض حينئذ ، وما أقصر بعدها
عن العدل في أغنيق معانيه !

إن أكبر رؤوس في ذلك العهد الآثم ، رؤوس
« ولادة الأمور أولئك » كما يبر عنهم ممثل الاتهام في
احتقار .. إن أكبر الرؤوس يوم ذلك مجتمعة لا تسليح أن
تسكرون موطنًا لقدم ذلك الشهيد الكريم . ولا تحقق

صاحب جلالة ، ولا تصون ذاته القدسة ، ولا تضعه فوق القانون

إن شريعتنا لا تدع ولاية الأمور يهدرون دم الأبرياء ، ثم يروحون ناجين لا نعتد إليهم يد القانون السلاء المرلا . لهذا نحن ندعو إلى تحكيم شريعة الإسلام ؛ لأنها شريعة أكثر تقدماً ، وأوسع أفقا ، وأكثر مرونة .. ولأن قانونكم الأرضي قاصر جامد متخلف لا يلبي داعي الزمن ؛ ولا يقتص لدماء الأبرياء !

تساوت هذه الخواطر في نفسى وأنا أطلع صحيفة الاتهام . وأنا أبصر بيد العدالة الأرضية قصيرة عاجزة سلاء . وأنطلع إلى عدالة السماء فأراها شاهقة سامقة متفوقة شماء

وقلت : ألا يفتح الله على هذه البشرية فتخرج من مضيق الأرض إلى فسحة السماء ؟ ألا يكشف الله عن بصيرة هذا الناس فيبصروا النور الذى يتخبطون دونه فى دياجير الظلام ؟

إن أشد ما يثير الضحك المر .. رجال القانون عندنا ، أولئك الذين يحسبون شرائعهم عصرية تقدمية ، ويمدون شريعة الله قديمة ورجعية !

إنهم لا يكفون أنفسهم النظر فى شرائعهم وشريعة الله . ليعلموا أن عقلية التشريع التى بين أيديهم جامدة قاصرة حين تقاس إلى الشريعة السمحة الحرة الدقيقة العادلة إنهم جهلاء ويحبسون أنفسهم من الملاء ! إنهم جامدون ويحبسون أنفسهم متحررين « وإذا قيل لهم : لا تفسدوا فى الأرض . قالوا : إنما نحن مصلحون ! ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون »

ففر الله لهم وهدام إلى الحق . والحق منهم على قيد ذراع

- سيد قطب

لقد خرج الأمر من يدها بمجرد إصدار الحكم !

ها ها ! ها ها لعدالة الأرض التى ترى الحق واضحا ولكنها لا تملك الرجوع إليه ، لأن الأمر خرج من يدها عاقلة على الإجراءات !

أما عدالة السماء فتقول : إن الرجوع إلى الحق فضيلة . ولا تمنع القاضى الذى يصدر الحكم ، ثم يتبين له خطأه أن ينقض حكمه بنفسه ، وأن يند إلى الحق ، لأن الحق أولى بالاتباع

وبالطبع لا تقف أمام محكمة أخرى أن ترد الحق إلى نصابه بمجرد أن يتبين الحق ، غير مقيدة بهذه الشكليات التى يؤثرها قانون الأرض على العدالة ، ويصون اعتبارها ولو بإهدار دماء الأبرياء

فأين عدالة الأرض من عدالة السماء ؟!

إننا حين نطلب للإسلام أن يحكم ، وحين نطلب لشريعته أن تكون مصدر التشريع .. إنما نطالب بشريعة أرقى ، وبإجراءات أدق ، وبعدالة أكثر ، والجاهلون يقولون : أريدوننا على أن نند إلى الوراء أربعة عشر قرنا ؟!

يا للغرور ! يا للجهالة ! إن قانونكم هو القاصر العاجز ، وإن تشريعكم هو المتأخر الجامد ..

إن شريعتنا التى ندعوكم إليها لا تغل يد القاضى عن العودة إلى الحق ، فى أى وقت وفى أى دور من أدوار المحاكمة .. حتى بعد الحكم ، له أن يعود إلى الحق الذى يراه إن شريعتنا لا تقف جامدة مشلولة أمام الظالم الواقع والعدل الضائع ، لأنها تريد المحافظة على كرامة الإجراءات دون كرامة العدل والحق والقضاء

إن شريعتنا لا تقف عاجزة أمام ملك ولا رئيس جمهورية ولا رئيس وزارة ولا وزير ولا كبير .. فحينما كانت جريمة فشريعتنا حاضرة لردع المجرم كائننا منصبه ما كان إن شريعتنا لا تسمى القاتل ولا المهرض على القتل